

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

بلال نوعيل

أستاذ محاضر، قسم (ب)، كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة
أحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر.

مقدمة

تواجه الأقطار العربية تحديات نموية كبيرة تتمثل بارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً لخريجي الجامعات، وضآلة النمو الاقتصادي (نمو متدنٍ)، وارتفاع معدلات الفقر في الأقطار غير الخليجية، وتواجه أغلب الأقطار العربية هذه الوضعية بتطبيق سياسة الإصلاحات على المستويين، الكلي والجزئي، بغرض مواكبة التطور، ورفع معدلات اقتصادها، بما يعرف بالتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار، سواء كان محلياً، أو أجنبياً مباشراً. ويمثل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة فرصة للأقطار العربية من أجل دعم برامجها التنموية، والنهوض باقتصاداتها.

لقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العشرية الأخيرة، ولم تستفد الأقطار العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظراً إلى محدودية البيئة الاستثمارية لهذه الأقطار، وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها، وفي الوقت نفسه شهدت الأقطار النفطية الخليجية ارتفاعاً في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع.

فكيف هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية؟ وما هي آفاقها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنتناول الموضوع بتقسيم المقال إلى المباحث الثلاثة التالية:

أولاً: تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي إلى هذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، بحيث يكون المستثمر فيها مالكاً لكل أو جزء من المشروع الاستثماري. ويتحكم المستثمر الأجنبي غالباً في إدارة المشروع وتنظيمه، ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري. وهناك عدة تعاريف أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة نورد أهمها في ما يلي:

١ - تعريف صندوق النقد الدولي^(*): يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) «الاستثمار الأجنبي المباشر» بأنه ذلك الذي يمتلك فيه المستثمر ١٠ بالمئة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين^(١).

(*) صندوق النقد الدولي (FMI) (Fond Monétaire International).

(١) حسان خضر، «الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا»، جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط)، السنة ٣، العدد ٣٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٣.

٢ - تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(*) : تعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) «الاستثمار الأجنبي المباشر» بأنه ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن ١٠ بالمئة من إجمالي الرأسمال أو قوة التصويت^(٢).

٣ - تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(**) : يعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) «الاستثمار الأجنبي المباشر» بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)^(٣).

٤ - تعريف راييموند برتراند : يعرّف راييموند برتراند (Raymond Bertrand) «الاستثمار الأجنبي المباشر» بأنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو بالرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخصوصاً عند إنشاء المؤسسة^(٤).

٥ - تعريفات أخرى : هناك تعريفات أخرى لـ «الاستثمار الأجنبي المباشر»، منها أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٥).

وغالباً ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار (وذلك بالمقارنة بالاستثمار من خلال شراء أسهم الشركات)، حيث إنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

(*) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (The Organization for Economic Cooperation and Development, (OECD)).

(٢) فويدري محمد، «تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية: حالة الجزائر»، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥)، ص ٣.

(**) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (United Nations Conference on Trade and Development, (UNCTAD)).

(٣) علي عبد القادر علي، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر»، جسر التنمية (المعهد العربي للتخطيط)، السنة ٣، العدد ٣٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، ص ٤.

(٤) Raymond Bertrand, *Economie financière Internationale* (Paris: Presses Universitaire de France, 1997), (٤) p. 91.

(٥) علي عبد العال نشأت، نقلاً عن: أمينة ذكي شبانة، «دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، «تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق»، الذي أقامته الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والإحصاء بالقاهرة بين ٧ و٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ص ٢.

ثانياً: أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعددت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحسب عدة معايير، بحيث يتم تقسيمها على النحو التالي:

١ - أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المستقبلة له^(٦)

هناك العديد من التصنيفات لأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمارات.

أ - وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر (المستثمرون): من وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع، هي:

• الاستثمار الأفقي: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج السلع نفسها أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً.

• الاستثمار العمودي: هو الاستثمار الذي يهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي)، أو إلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).

• الاستثمار المختلط: هو الذي يشمل النوعين المشار إليهما آنفاً.

ب - وجهة نظر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر: من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال رئيسية، بحسب الهدف، وهي:

• الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.

• الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

٢ - أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحسب الاتجاه (الوجهة)

نميز هنا بين نوعين رئيسيين من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، داخلية وخارجية، نذكرهما في ما يلي:

(٦) خضر، «الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا»، ص ٦.

أ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية (Inward FDI): يعني هذا النوع من الاستثمارات أن الرأسمال الأجنبي مستثمر في موارد محلية، ويجري تشجيع هذه الأنواع من الاستثمارات عن طريق خفض الضرائب، وسياسات الدعم، وأسعار الفوائد المخفضة، وإزالة العوائق الإدارية والقانونية. وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلباً في كمية ونوعية هذه الاستثمارات، كحدود وقوانين الملكية، والتمايز المفروض على أداء الشركات.

ب - الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجية (Outward FDI): تسمى أحياناً استثمارات أجنبية خارج البلد، وهي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد. وتشجع الحكومات هذا النوع من الاستثمارات عن طريق توفير التأمين للمستثمرين على المخاطر، ومن الأمور التي تحدّد في هذا النوع من الاستثمارات: الضرائب المحفزة وغير المحفزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها، والدعم المقدم إلى الصناعات والتجارة الداخلية المحلية.

٣ - أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب الهدف

أ - الاستثمار المشترك (Joint Venture): هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين: أحدهما وطني والآخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف. ويكون لكل طرف الحق بالمشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في الرأسمال المشروع أو الرأسمال كله، وإما بتقديم التكنولوجيا، أو الخبرة والمعرفة، أو العمل. وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك^(٧).

ويرى تيربسترا (Terpstra) أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه^(٨).

ب - الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned FDI): تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات. وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاً كاملاً، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، وذلك بعد أن كانت تتردّد في الأمر، بل ترفض التصريح بذلك، خوفاً من التبعية الاقتصادية^(٩).

وتفضّل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الاستثمار، كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كلياً، وتسيطر عليها كاملة، بينما تتردّد الدول النامية كثيراً في قبول مثل هذه

(٧) علي عبد العال نشأت، نقلاً عن شبانة، المصدر نفسه.

(٨) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٥)، ص ٤٨٢.

(٩) نشأت، المصدر نفسه.

الشركات لأسباب واضحة تتعلق بالتبعية الاقتصادية، والآثار السلبية الناجمة عن حدوث أزمة في الدول الأجنبية الأم^(١٠).

ج - مشروعات التجميع (Assembly Operations): يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وفي غالب الأحوال، يقدم الطرف الأجنبي في معظم الدول النامية الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدقق العمليات، وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية، في مقابل عائد مادي يتفق عليه^(١١).

د - الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية، لأن التصدير يدرّ أرباحاً بالعملة الأجنبية، ويخفض من الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية. ويعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع، فأحياناً هناك صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج، حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات، وهناك أيضاً عوامل سياسية كبيرة تدخل تحت هذا النوع من الاستثمار.

٤ - أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب طبيعة الدول المصدرة والمستقبلة لها

أ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية في الدول غير العربية: هي رؤوس الأموال المتدفقة من دول غير عربية إلى دول ليست عربية، سواء كانت تحمل الخصائص نفسها معها أو اللغة نفسها.

ب - الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية في الأقطار العربية: هي عبارة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الأقطار العربية والقادمة من دول غير عربية. وهذا النوع عادة ما تغطي عليه ما يعرف بالهيمنة الاقتصادية، والأخذ أكثر مما تعطي للأقطار العربية.

ج - الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في الدول غير العربية: هي رؤوس الأموال العربية الناجمة عن تراكم الثروات النقدية من سوق النفط، خصوصاً تلك المتجهة إلى الدول غير العربية. وهذا النوع لقي عدة عراقيل ناجمة عن الكراهية والعداء للمجتمعات العربية، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، ومن الأجدى في هذه الحالة إعادة رؤوس الأموال تلك واستثمارها في الأقطار العربية.

د - الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في الأقطار العربية: هي عبارة عن تدفقات رؤوس الأموال العربية إلى الأقطار العربية، وهي ما تُعرف بالاستثمارات العربية البينية، وستتطرق إليها بقليل من التفصيل لاحقاً.

(١٠) رزاق وشاح، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [د.ت.])، ص ١١.

(١١) نشأت، المصدر نفسه.

ثالثاً: الاستثمارات العربية البينية: واقعها وآفاقها

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية، وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنياً واضحاً لدورها في الاقتصاديات العربية، الأمر الذي يؤكد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

١ - مفهوم «الاستثمارات العربية البينية»

يمكننا تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها «تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعياً أو مؤسسات عربية معنوية - من خارج الأقطار العربية المضيفة - والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة، تدار على أسس تجارية»^(١٢).

٢ - أهمية الاستثمارات العربية البينية

للاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

أ - تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية إلى ما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على بلدان العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من بلدان الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لبلدان العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصادات البلدان المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظراً إلى ما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

ب - تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبّت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية. وبالمثل، فقد تركّزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجالين السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدورين الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصادات الدول النامية، والأقطار العربية من بينها، بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

ومن هنا، يمكن القول إن ما تحتاج إليه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية هي بأمس الحاجة إليها، والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية، والسياسية، والعسكرية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها، ليكون بمنزلة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية والأقطار العربية من بينها. ولهذا تتضح أهمية التشديد على

(١٢) علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩)، ص ١٢٥.

ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي، كمدخل أساسي وحاسم إلى التكامل العربي في المجالات الأخرى.

٣ - أسباب تنامي الاستثمارات العربية البينية

يرجع بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

أ - الأسباب الداخلية: هناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البينية، منها:

(١) التحسن الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، وقد صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات. وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري باختصار الإجراءات، سواء المتعلقة منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدء بعمليات التأسيس والإنتاج والتصدير، وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين، وما يحتاج المستثمر إلى معرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

(٢) إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: تم مؤخراً تطوير المنطقة العربية بإطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها ببناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات، وطرق، وموانئ، وسكك حديد ... إلخ) خصوصاً في أقطار الخليج.

(٣) استكمال برامج الخصخصة: اتبعت العديد من الأقطار العربية برامج الخصخصة، التي كان لها دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام المستثمرين العرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.

(٤) انخفاض العائدات على الاستثمارات خارج الأقطار العربية: يعتبر انخفاض معدل العائدات على الاستثمارات في الدول غير العربية، خصوصاً في مجال الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز، سبباً في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الأقطار العربية، الأمر الذي ساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية.

(٥) التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خصوصاً في السنوات الأخيرة، كونه يزيد الاستثمار فيه، ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره، مثل قطاع الصناعات الأولية والخدماتية، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق المتعددة الجنسيات.

(٦) التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسيع نشاط شركات الاتصال العربية داخل الأقطار العربية.

(٧) التطور في مجال العقارات: أدت إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الأقطار العربية، الأمر الذي ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

ب - الأسباب الخارجية: أما العوامل الخارجية، فهي:

(١) أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: تغيّرت منذ ذلك التاريخ نظرة الغرب إلى الأقطار العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين، والعرب بصفة خاصة، وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الأقطار الغربية، الأمر الذي أدى إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى الأقطار عربية، وهو ما أدى إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

(٢) الطفرة النفطية: أدى ارتفاع أسعار النفط، في السنوات الأخيرة، إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى البلدان المصدرة للنفط، خصوصاً الأقطار الخليجية، واستثمارها في أقطار عربية أخرى.

٤ - واقع الاستثمارات العربية البينية

تسعى الأقطار العربية إلى تمويل استراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، لأنها تساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات، وتتفادى اللجوء إلى الديون الخارجية، وجلب التكنولوجيا، بالإضافة إلى زيادة التشغيل. لكن الاستثمار الأجنبي القادم من الدول غير العربية يختلف عن القادم من الأقطار العربية، لأن هذه الأخيرة تسعى إلى التعاون، بينما الدول غير العربية تريد أن تأخذ أكثر من أن تعطي.

أ - بعض الخصائص الهيكلية والاقتصادية للأقطار العربية: إن المنطقة العربية غير متجانسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في حجم السوق، ومستوى المؤسسات. فمستوى الدخل يتراجع بين المستوى المرتفع في أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة، كما هو الحال في اليمن والسودان وموريتانيا، وتصنف أغلب الأقطار العربية ضمن الدول ذات الدخل المتوسط. وفي ما يخص المسافة، فإن الوطن العربي يمتد على مسافة أكثر من ٦٣٠٠ كلم من نواكشوط إلى بغداد، بينما تقلص المسافة ما بين الدوحة والمنامة إلى ٨٥ كلم، ولكل الأقطار العربية إطلالة على البحر، كما أن لكل منها أكثر من جوار، بالإضافة إلى قربها من أوروبا وآسيا. أما حجم السوق، فيتراوح ما بين أقطار ذات كثافة سكانية مرتفعة، مثل مصر، وأقطار ذات كثافة منخفضة لا يتعدى عدد سكانها المليون نسمة.

وفي مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن أغلب الأقطار العربية تطبق قوانين تشجيعية، وتحاول تقليل البيروقراطية، وزيادة عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي. ولا تفرض أقطار مجلس التعاون ضرائب، وهي في طريق إنشاء سوق خليجي مشترك. أما الأقطار العربية الأخرى، فإن استخدامها للاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار والضرائب ما زال محدوداً، حيث إنها لا تمثل سوى ٤٥ بالمئة و ٣٢ بالمئة من إجمالي الاتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي.

وبحسب مؤشرات الحاكمية التي ينشرها البنك الدولي، فإن الأقطار العربية تعاني ضعف الإطار المؤسسي، حيث ينتشر الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي. وهذه المؤشرات إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن المنطقة العربية هي منطقة مخاطر، الأمر الذي يحول دون الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتميز الأقطار الخليجية مع الأردن بالتحسن النسبي.

وتؤيد بعض الدراسات النظرية فكرة أن للمؤسسات دوراً في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته، إلا أن بعض الدراسات التطبيقية الأخرى لا تؤيد هذه الفكرة. لذلك، فالقضية ليست محسومة، وتبقى الدلائل ضعيفة لتأييدها. وإذا ما كانت التحليلات تركّز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية، أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركّز على ما يسمى «المسافة المؤسسية»، أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي، قلّت الاستثمارات، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البينية، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

ب - آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية: بغرض تشجيع الاستثمار، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ساد اتجاه تنافسي بين دول العالم، والأقطار العربية من بينها، على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح الكثير من المزايا والحوافز للمستثمرين، ويتجلى ذلك من خلال:

- إزالة القيود الجمركية والضريبية على رأس المال المستثمر.

- القضاء على الازدواج الضريبي.

- تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدول المضيفة بإعفاء ما قد يعاد استثماره منها من ضرائب، إلى جانب بعض المزايا والضمانات الأخرى المشجعة.

وهذا ما فتح آفاقاً كبيرة لكي تتطور الاستثمارات العربية البينية، وبهذا يمكننا توضيح اتجاهات هذه الأخيرة، والقطاعات الواعدة لتطورها.

(١) اتجاهات الاستثمارات العربية البينية: شهدت الاستثمارات العربية البينية تطورات إيجابية في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل غالبية الأقطار العربية، وارتفاع العائدات البترولية، بالإضافة إلى توتر العلاقة بين العرب والغرب، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(أ) التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية: بالرغم من ارتفاع التدفقات البينية العربية، فإنها ما زالت تشكل تقريباً ١٦ بالمئة من الإجمالي العالمي. ويكمن هذا الضعف في تركّز الاستثمارات داخل الأقطار الخليجية، بالإضافة إلى توجّه تلك الاستثمارات إلى القطاعات ذات العائد المرتفع والمخاطرة الأقل، مثل قطاعات السياحة والعقار والخدمات، وأن الصناعة والزراعة تمثلان الحلقة الأضعف في الاستثمارات العربية البينية.

الجدول الرقم (١)

تدفقات الاستثمارات المباشرة البيئية العربية والمرخص لها وفق البلد المضيف خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١١) الوحدة (مليون دولار أمريكي)

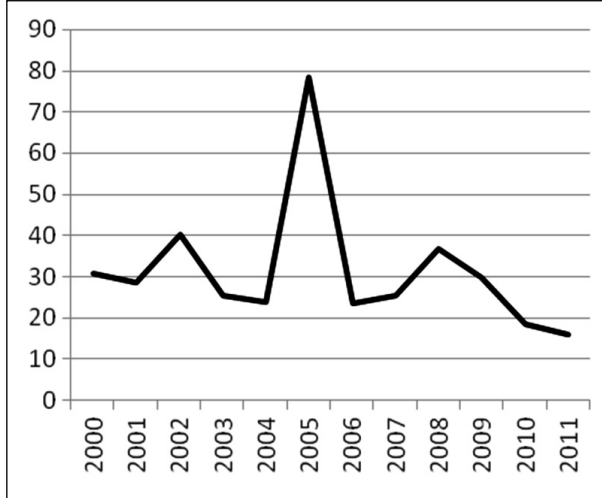
الدولة/ السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السعودية	٧٦,٨	٦٥١,٤	٧١٦,٩	٢٩٧,٣	٤٥٨	٢٨٧٩٧	١٦٤,٩	٦٣٨٨	١٢٧٥٨	١١٦٢٣	٥٦٢٤	..
السودان	٤١٤,٦	٥٥٤,٩	٥١٧,٤	٦١٠	٦٥٧	٢٤٥٥	٢٠٠٤	٣٣٣٩,٨	٤٨٠٦,٥	٤٠٣٦	٢٩٠٩,٨	..
مصر	١٣	٩٦,٥	١٠٠,٤	١٢٥,٥	٤١٨	٣٦٣,١	٣٢٧٣,٦	١٨٧٤,٦	٢٤٢٢	١٧١١,٧	١٨٥٩,٩	١٠٥٢,٦
لبنان	٣٥٠	٢٢٥	٦٥٠	٨٥٠	١٠٥٠	١٧٧٩,٨	٢٢٦٦,٨	٣٣٤٢,٨	٢٢٦١,١
الجزائر	٣٤٧,٥	٣٥٠	٥٤,٦	٨٠,٤	٢٦٣,٣	٢٦٠,٦	..	٤٧٦	٥٦٦٦	..	٧٢٩,١	٥٢٤٥,٨
الإمارات	١٩٦	٢١٥	٢١٧,٥	٦٥٠,٢	٥٢٥	٠	٢٢١٦	..	٢٥٥٩,٧	٣٠١٩
المغرب	٢٤,٨	٣٩,٥	١٢,٨	٦٢٧,١	١١٠٥,٤	١١٢١,٤	٣٥٠,١	٨٣٢,٦	٨٤١,١	٦٠٨,٦	٦١٦	..
سورية	٨,٧	٤٣,٥	٤٦,٥	٤٢,٤	٤٢٧,٢	٩٥٥,٤	٢٢٥	٣٧٠	١٥٣٩,٦
تونس	٤٩,١	٦٩,١	٧٥	٦٧,٤	١٠٧,٣	١٥٣,٨	٢٣٦٣,٨	١٦٥,٥	٢١٣,٢	١٤٤,٦	١٢٥,٥	١٢٠,٩
الأردن	٢٩,٢	١٧,٦	٢١	١٧,٦	٢٧	٢٩٩,٤	٩٥٩,٩	٨١٦,٥	٤٧٣,٢	٧٥٦,٣	٢٦٦,٤	٢٦٤,٩
سلطنة عمان	٦٢,٦	٥٧٣,٣	..	٢٦٥٣,٣
اليمن	٦٨,٥	٦,٥	١٣٩,٤	١٢٦,٤	٥٨,٨	٢٠٣,٩	٨٤٩,٦	٩٢	٣٩٢,٨	٦٥٢,٢	١٩١,٨	٣١,٥
ليبيا	٨٠,٤	٨٥	٨٢,٧	١٠٢,٦	٢٣,٦	٣٠٠,٣	٢٤٦,٤	٣٠٢,١	٣١,٦	٤٧,٥	١٩,٤	..
البحرين	..	٢١٧,٤	١٥٩,٦	١٩١,٧	٧٧٤,٢
فلسطين	٠,٣	٠,٥
قطر	٦١,٨	٦٥,٥	٦٨,٥	١٠
جيميني	٥,١	..	١٤٢,٦	..
الإجمالي البيني	١٨١٧,٤	٢٦٤٦,٩	٢٩١٢,٣	٣٨٤٣,٦	٥٩٥٧,٧	٣٢٧٦٣,٥	١٦٥٠٤,٢	٢٠٦١٠,٤	٢٥٢٩٨,٩	٢٢٥٢٤,٥	١٢٥٢٤,٥	٦٨١٥,٧
إجمالي الوارد عالمياً	٥٩٨	٩٣٢٩	٧٢٥٧	١٥١٠٢	٢٥٢٤٤	٤٧٥٦٣	٧٠٣٨٠	٨١٤١٤	٩٦٢٥٨	٧٦٢٩٥	٦٨٥٧٧	٤٢٩٦٠
نسبة البيني من العالمي (٪)	٣٠,٨١٣٨٣٥٢	٢٨,٣٧٧٨٢	٤٠,١٣٠٩١	٢٥,٤٥٠٩٣	٢٣,٦٠٠٤٦	٧٨,٦٢٤٥٥٦	٢٣,٤٥٠١٣	٢٥,٣٧٦٩٦	٣٦,٧٤٤٨٩	٢٩,٦٢٠٤٢	١٨,٢٦٣٤١	١٥,٨٦٥٢٢
عدد الدول المشاركة	١٣	١٤	١٤	١٤	١٤	١٥	١٤	١١	١٣	٩	١٠	٥

المصدر: بيانات متحصل عليها من الموقع الإلكتروني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الوايكتا)،

<http://unctad.org>

الشكل الرقم (١)

نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية من العالمية
(بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول الرقم (١).

من خلال الجدول الرقم (١) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية في حالة تذبذب منذ عام ٢٠٠٠ مقارنة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالمياً، حيث بلغت أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٥ حوالي ٧٨ بالمئة، أعلاها في السعودية بنسبة ٢٧، ٧٧ بالمئة، وبعدها بدأت بالانخفاض في الأعوام التالية إلى أن وصلت عام ٢٠١١ إلى حوالي ١٦ بالمئة، والشكل الرقم (١) يبين ذلك.

وقد شهدت تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق الدولة المضيفة خلال الفترة

(٢٠١١ - ٢٠٠٠) تطوراً (مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الدول المشاركة في البيانات وعددها)، من ٤، ١٨١٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ إلى ٥، ٣٧٢٦٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥، وهي أعلى نسبة له، ثم بدأ بالانخفاض خلال السنوات الأخرى ليصل عام ٢٠١١ إلى ٧، ٦٨١٥ مليون دولار.

(ب) التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة في نهاية عام ٢٠١١: هنا نقوم بتحليل بعض البيانات لمجموعة من الدول بحسب القطاعات، لعدم توفر بيانات الدول الأخرى، والقطاعات الممكن التفرع إليها هي: الخدمات، والصناعة، والزراعة وقطاعات أخرى، والجدول الرقم (٢) يوضح ذلك:

الجدول الرقم (٢)

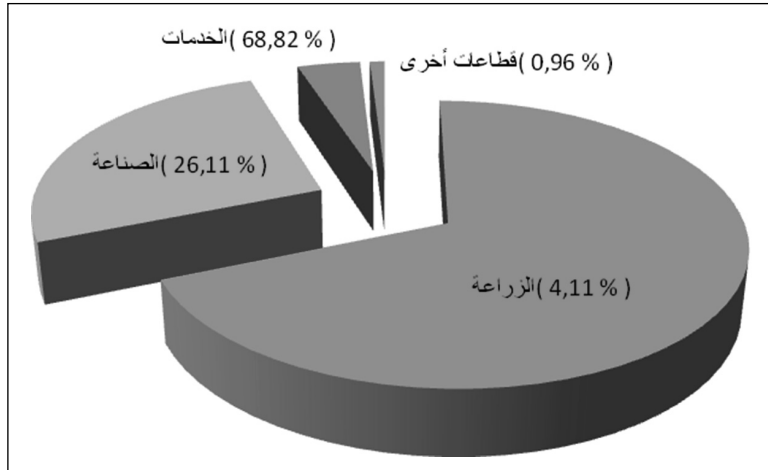
الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بحسب القطاعات لعام ٢٠١١

القطاع					
المجموع	قطاعات أخرى	الزراعة	الصناعة	الخدمات	
٧٧٢٠١	٧٤٤	٣١٦٥	٢٠١٦٠	٥٣١٣٢	إجمالي الاستثمارات البينية (مليون دولار أمريكي)
١٠٠	٠,٩٦	٤,١١	٢٦,١١	٦٨,٨٢	النسبة من إجمالي الاستثمار (بالمئة)

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١١ (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١١)، <http://www.aidmo.org/aiic/index.php?option=com_content&view=article&id=162&Itemid=144>.

الشكل الرقم (٢)

التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية كنسبة مئوية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول الرقم (٢).

من خلال
الجدول الرقم
(٢)، نلاحظ أن
قطاع الخدمات
خلال عام ٢٠١١
أخذ حصة الأسد
في الاستثمارات
العربية البينية،
بنسبة ٦٨,٨٢
بالمئة، وذلك لأن
هذا القطاع له عائد
مرتفع ومخاطرة
أقل من القطاعات
الأخرى،

خصوصاً في

مجال الاتصالات والسياحة والعقار، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة ٢٦,١١ بالمئة، ثم
الزراعة بنسبة ٤,١١ بالمئة، والقطاعات الأخرى بنسبة ٠,٩٦ بالمئة، حيث إن قطاعات الصناعة والزراعة
والقطاعات الأخرى لم تتجاوز ثلث الاستثمارات العربية البينية، إلا أن هناك اتجاهاً نحو الارتفاع، وذلك
ناجم عن ارتفاع السيولة في البنوك العربية لزيادة عائدات النفط، وبالتالي فإن بعض البلدان والمؤسسات
والشركات العربية بدأت توجه استثماراتها نحو الأقطار العربية المجاورة، التي عرفت انخفاضاً في
الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية. والشكل الرقم (٢) يوضح ذلك بشكل أفضل.

(٢) القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية: شهدت الأقطار

العربية تطورات استثماراتها البينية في السنوات القليلة الماضية، من حيث الكم والنوع، وهو ما أدى إلى
حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات. ولذلك هناك قطاعات مؤهلة
لأن تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المقبلة. وأبرز هذه القطاعات
نلخصها كالتالي:

(أ) قطاع الصناعة: يستطيع هذا القطاع أن يؤدي دوراً كبيراً في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية

العربية، حيث ينقسم إلى:

- **الصناعات الاستخراجية:** في مقدمتها النفط والغاز اللذان لهما فرص استثمارية واعدة، خصوصاً

لأن المنطقة العربية تمتلك ٥٨ بالمئة من الاحتياطي العالمية من النفط، و٢٩ بالمئة من الغاز، مع وجود
مؤسسات وشركات عربية قادرة على الاستثمار في هذا المجال، خصوصاً مع تنامي الطلب العالمي على
النفط والغاز.

- الصناعات التحويلية: هناك العديد من المجالات يمكنها أن تطور الفرص الاستثمارية، وأبرزها: الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية، مثل صناعة البتروكيماويات والأسمدة والأغذية والمشروبات والصناعات الجديدة والتكنولوجية.

(ب) قطاع الخدمات: هذا القطاع، رغم تطوره في الأقطار العربية، إلا أنه مقارنة بالدول المتقدمة لا يزال قابلاً للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، ويمكننا تقسيمه إلى:

- قطاع الاتصالات: منذ بداية العقد الماضي، وهذا القطاع يقوم بتعزيز الاستثمارات العربية البينية، ولا يزال يقوم بهذا الدور، خصوصاً بعد إعلان الشركات العربية الكبرى زيادة استثماراتها في الأقطار العربية.

- قطاع العقار: سيشهد هذا القطاع تطورات كبيرة، خصوصاً بعدما شهد هذا القطاع في الآونة الأخيرة من تحركات لافتة في كل من الامارات، والسعودية، وقطر، للاستثمار في مشاريع تنمية وعمرانية ضخمة في بقية الأقطار العربية.

- قطاع السياحة: كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية البينية، ومن المتوقع أن يعزز دوره في المستقبل.

- قطاع المصارف: بدأ ينشط بوضوح في السنوات الأخيرة في تطوير الاستثمارات العربية البينية، خصوصاً مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية ضخمة في أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى استغلال فوائدها المالية الكبيرة في التوسع داخل الأقطار العربية بالتوازي مع قيام العديد من الأقطار العربية بتحرير قطاعاتها أمام الاستثمار العربي.

- قطاع النقل: تشير معظم التوقعات إلى أن هذا القطاع سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القادمة، ولا سيما مع وجود العديد من مشروعات النقل (بأنواعه البري، والبحري، والجوي) المشتركة بين الأقطار العربية.

(ج) قطاع الزراعة: حظيت قضية الاستثمار الزراعي باهتمام متزايد في الأقطار العربية، وخصوصاً بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية. وقد شهد هذا القطاع اهتماماً كبيراً في الأقطار العربية، سواء من قبل الدول التي لديها إمكانيات وفرص للاستثمار الزراعي، كمصر، والسودان، والجزائر، وسورية، أو من قبل الشركات العربية المهتمة بهذا المجال.

خاتمة

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، كما سبق ذكره، إلا أن تلك التدفقات ما زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، والآسيان، والناftا، في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال.

ولتفسير هذه التدفقات فإن النظرية الاقتصادية ركّزت على عوامل الجاذبية بين الدول، مثل المسافة، وحجم السوق، وعوامل التشابه الأخرى (اللغة، والدين، والتاريخ ... إلخ)، ومستوى التنمية المؤسسية، وتنمية البيئة الاستثمارية؛ كل هذه تعتبر من محددات الاستثمارات العربية البينية التي تساهم في تطويرها. لذلك هناك عمل كبير أمام الأقطار العربية للسعي قدماً بهذه الاستثمارات. ومن خلال ما سبق استنتجنا مجموعة من النتائج نلخصها في ما يلي:

١ - هناك مجموعة من القيود والمعوقات تقف أمام تطور الاستثمارات العربية البينية، لأن المنطقة العربية توحى بأن تكون تلك الاستثمارات متطورة.

٢ - ارتفاع أسعار النفط وعوائده، وتنامي الخلاف بين الأقطار العربية والدول الغربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية، لأن رأس المال العربي المتوجه إلى الأقطار الغربية أصبح يعرقل من قبل الدول الغربية، فكان من الضروري إعادته إلى الأقطار العربية.

٣ - تركّز أغلب الاستثمارات في قطاع الخدمات الذي له عائد مرتفع ومخاطرة أقل، أما القطاعات الأخرى فلم تتجاوز الثلث.

٤ - للأقطار العربية بيئة استثمارية متشددة، وأغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية، وتحاول تقليل البيروقراطية، وتزيد من عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي، وأقطار مجلس التعاون الخليجي لا تفرض ضرائب، وهي في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك.

كما يمكننا طرح بعض التوصيات التي ربما تساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية:

١ - تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة، ولا سيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى، وفي مقدمتها مشروعات الربط البري والبحري والجوي.

٢ - إيجاد آلية تحسّن من قدرة كافة الأقطار العربية الأقل نمواً على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع توزيعها بنمط أكثر عدالة في ما بين الأقاليم الداخلية لكل دولة على حدة.

٣ - تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات، وإصلاح النظام القضائي، وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية، وتوفير الحماية القانونية للمستثمر، واتباع أفضل الممارسات الدولية في فضّ المنازعات التجارية □

للاشتراك في المجلة العربية للعلوم السياسية

(تصدر المجلة باللغة العربية فصلياً)

● الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي	١٠٠ دولار أمريكي
للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي	١٢٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة	٧٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أوروبا	٩٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)	١٠٠ دولار أمريكي

● الاشتراك لمدى الحياة (بما فيه أجور البريد الجوي):

للأفراد	٧٥٠ دولاراً أمريكياً
للحكومات والمؤسسات	١٠٠٠ دولار أمريكي

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

- (١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.
- (٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية
رقم (390-3800022-003) بنك بيلوس - فرع الحمرا - السادات ص.ب:
١١-٥٦٠٥ - بيروت - لبنان - تلکس 44078-41601 LE Bybank - تلفون:
٧٣٦١٥٢ - ٣١ / ٢٥٥٦٢٠.

